

Distr.: General  
3 June 2021  
Arabic  
Original: English



## المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في السودان،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإنه يرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن لتنفيذ الوثيقة الدستورية، بما في ذلك إدخال إصلاحات اقتصادية وقانونية هامة، وإنه يهيب بحكومة السودان أن تعجل بتنفيذ الأحكام الرئيسية للوثيقة الدستورية، مثل إنشاء اللجان المستقلة والإسراع بتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، وإنه يهيب كذلك بجميع أصحاب المصلحة أن يظلوا ملتزمين بالعملية الانتقالية من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني إلى مستقبل يسوده السلام والاستقرار والديمقراطية والرخاء، وإنه يعيد تأكيد استعداده لدعم السودان في هذا الصدد،

وإنه يرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لسن إصلاحات ضرورية على صعيد الاقتصاد الكلي، وإنه يشجع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية للسودان، ولا سيما الجهود المتواصلة لتخفيف عبء الديون عن السودان بطريقة منسقة ومنصفة، وإنه يرحب في هذا الصدد بالمؤتمر الدولي لدعم الانتقال في السودان الذي عقد في باريس في 17 أيار/مايو 2021،

وإنه يرحب بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وإنه يلاحظ مع التقدير دور حكومة جنوب السودان في تسهيل المفاوضات، وإنه يرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما تشكيل حكومة انتقالية جديدة بقيادة مدنية وتوسيع مجلس السيادة، وإنه يحث موقعي الاتفاق على أن يضمنوا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة)، التنفيذ السريع والكامل والجامع للاتفاق، وخاصة أحكامه المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور والمنطقتين، وإنه يحث الحركات المسلحة الدارفورية التي لها قوات في البلدان المجاورة، على النحو الذي وثقته فريقا خبراء الأمم المتحدة المعنيان بليبيا والسودان، على مواصلة سحب هذه القوات،

وإنه يرحب بتوقيع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة الحلو على إعلان المبادئ في 28 آذار/مارس 2021، وإنه يرحب بالنية المعلنة لمواصلة وزيادة التعاون الإنمائي والإنساني بين تلك الحركة وحكومة السودان، كما هو موضح في إعلان المبادئ، وإنه يحث موقعي إعلان



الرجاء إعادة استعمال الورق



المبادئ على الانخراط البناء للإسراع بوضع الصيغة النهائية لاتفاق سلام شامل وجامع، **واند يحث كذلك** أولئك الذين لم يشاركوا بعد في مفاوضات السلام على القيام بذلك فوراً وعلى نحو بناء ودون شروط مسبقة، **واند يؤكد من جديد** المسؤولية الرئيسية لحكومة السودان عن حماية المدنيين في جميع أنحاء أراضيه، **واند يحث** حكومة السودان على أن تتخذ بسرعة خطتها الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429)، وأحكام اتفاق جوبا للسلام التي من شأنها تحسين حماية المدنيين، بما يشمل تشكيل ونشر قوة حفظ الأمن المشتركة ولجان حماية المدنيين على مستوى الولايات وبرنامج جمع الأسلحة في امتثال صارم للقانون الدولي والمعايير الدولية،

**واند يعترف** بالتحسينات التي طرأت على الأوضاع الأمنية في بعض مناطق دارفور، **واند يعرب عن القلق** في الوقت نفسه من تدهور الحالة الأمنية في مناطق أخرى من دارفور نتيجة لتزايد العنف القبلي، **واند يؤكد** الحاجة إلى تكثيف جهود بناء السلام في دارفور وتقادي تجدد النزاعات والتخفيف من حدة المخاطر المحدقة بالسكان لأسباب منها التهديدات التي تستهدف المدنيين في دارفور والعنف القبلي وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني واستمرار التشريد،

**واند يعترف** بما لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية وغيرها من العوامل من تداعيات سلبية على استقرار السودان، وخاصة دارفور، **واند يشدد** على ضرورة اتباع حكومة السودان والأمم المتحدة استراتيجيات مناسبة لتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بهذه العوامل من أجل دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود،

**واند يرحب** بالقرارات التي اتخذتها حكومة السودان من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية وتهيئة ظروف مواتية بدرجة أكبر لعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، **واند يشجع** على التنفيذ الكامل لهذه القرارات والإزالة الكاملة للإجراءات البيروقراطية التي لا داعي لها من أجل دعم وصول المساعدات الإنسانية، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وتمشياً مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية، بما فيها مبادئ الإنسانية والتجرد والحياد والاستقلال، بسرعة وبشكل آمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان،

**واند يشدد** على ضرورة أن تكفل حكومة السودان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغير ذلك من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، والانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، **واند يرحب** بأحكام الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام بشأن تدابير العدالة الانتقالية والمساءلة في هذا الصدد، **واند يرحب كذلك** باعتماد مشروع قانون إنشاء مفوضية السلام ومشروع قانون إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية في 24 نيسان/أبريل 2021، **واند يدعو** حكومة السودان إلى التعجيل بإنشاء هاتين المفوضيتين وتنفيذ ولايتهما، بطريقة شفافة وتشاورية،

**واند يؤكد** أن حكومة السودان هي المسؤولة في المقام الأول عن التصدي للعوامل المسببة لعدم الاستقرار واللامساواة في السودان والقائمة منذ وقت طويل، وعن التحاور مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما يشمل المجتمع المدني والنساء والشباب والنازحين داخليا واللاجئين وأفراد المجتمعات المهمشة، من أجل توفير حلول دائمة لمشاكل السودان الراهنة والطويلة الأجل، بسبل منها النمو الاقتصادي

والتنمية المستدامة الشاملان للجميع والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، وذلك بما يتمشى مع الأولويات المحددة في الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام،

**واند يسلم** بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في عملية الانتقال السياسي السلمي في السودان، **واند يرحب** بالخطوات المتخذة لتعزيز دور المرأة في الحياة العامة والمؤسسات الحكومية وعمليات صنع القرار، **واند يرحب كذلك** بقرار مجلس وزراء حكومة السودان التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، **واند يشجع** على إنجاز جميع المعالم المحددة في خريطة الطريق لتنفيذ القانون الجديد الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، **واند يشجع كذلك** حكومة السودان على التنفيذ السريع والكامل لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، **واند يهيب** بحكومة السودان أن تتخذ مزيداً من الخطوات لتعزيز وحماية حقوق المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بوسائل منها إلغاء جميع القوانين التي تنطوي على تمييز ضد النساء والفتيات، وبلوغ نسبة الـ 40 في المائة المستهدفة لمشاركة المرأة في المجلس التشريعي الانتقالي، **واند يقر** بالأثر الجائر للنزاع على النساء والفتيات، **واند يهيب** بحكومة السودان أن تكفل مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وفي المفاوضات على اتفاقات السلام المستقبلية وتنفيذها وفي منع نشوب النزاعات وعمليات صنع القرار والإصلاح المتصلة بالحوكمة والسلام والأمن،

**واند يشدد** على أهمية إدماج حماية الطفل في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية، **واند يدعو** موقعي اتفاق جوبا للسلام والحركات المسلحة غير الموقعة إلى وقف جميع الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال فوراً وإدماج أحكام لحماية الطفل، بما فيها أحكام تتصل بإطلاق سراح الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، وأحكام بشأن حقوق الطفل ورفاهه، في جميع مفاوضات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، وفي الأحكام المتعلقة برصد وقف إطلاق النار، وإلى مراعاة آراء الأطفال، حيثما أمكن ذلك، في تلك العمليات، **واند يكرر تأكيد** استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2020/7)،

**واند يشدد** على أهمية تولي القوى الوطنية زمام الأمور وشمول الجميع والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في النهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام بغية ضمان مراعاة احتياجات جميع أصحاب المصلحة، **واند يشجع** في هذا الصدد حكومة السودان على أن تعزز، بدعم من البعثة المتكاملة، الانخراط الفعال مع المجتمع المدني،

**واند يعرب** عن بالغ القلق بشأن أثر جائحة مرض كوفيد-19 على السودان، **واند يدرك** أن هذا المرض يشكل تحدياً جسيماً للنظام الصحي للسودان ولأوضاعه الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية وسكانه المنهكين أصلاً من النزاع الطويل الأمد، **واند يشدد** على أهمية الدعم الدولي، المالي والتقني والعيني، المقدم إلى السودان فيما يتخذ من تدابير لمواجهة مرض كوفيد-19،

**واند يؤكد** أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان،

**واند يشير** إلى القرار 2559 (2020) الذي أنهى ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، **واند يعترف** بالتقدم المحرز حتى الآن في خفض التدرجي للعملية المختلطة، **واند يرحب** باستعداد حكومة السودان للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أثناء خفض التدرجي للعملية المختلطة وتصفياتها، **واند يشجع** حكومة السودان، على جميع المستويات، على ضمان كامل حرية الحركة

لعملية المختلطة وموظفيها ومتعاقديها، وكذلك مركباتهم وطائراتهم، **واند يحث** حكومة السودان على ضمان ألا تُستخدم مواقع الأفرقة التي سلمتها العملية المختلطة إلا لأغراض الاستخدام النهائي المدني،

**واند يحيط علما** بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في السودان وأنشطة البعثة المتكاملة (S/2021/470)،

**واند يحيط علما** بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من حكومة السودان والمؤرخة 27 شباط/فبراير 2020 بشأن الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة إلى السودان في المستقبل (S/2020/221)،

1 - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) حتى 3 حزيران/يونيه 2022؛

2 - **يطلب** إلى حكومة السودان أن توقع بسرعة على اتفاق مركز البعثة المتكاملة مع الأمم المتحدة بغية تمكينها من أداء عملها على نحو كامل وفعال ودون عوائق؛

3 - **يقرر** أن يظل للبعثة المتكاملة، بوصفها جزءا من هيكل متكامل وموحد للأمم المتحدة وبما يتفق تماما مع مبادئ تولي القوى الوطنية زمام الأمور، الأهداف الاستراتيجية التالية:

**‘1’ المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والتقدم نحو الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام**

(أ) المساعدة، من خلال المساعي الحميدة، في عملية الانتقال السودانية، بما يشمل الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف الوثيقة الدستورية والوفاء بالمواعيد التي حددتها للانتقال؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية في عملية صياغة الدستور وإنشاء المجلس التشريعي الانتقالي وقيامه بعمله وإجراء التعداد السكاني والتحضير للانتخابات، دعما للجهود الوطنية؛

(ج) دعم تنفيذ أحكام الوثيقة الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، ولا سيما الأحكام المتعلقة بكفالة حقوق المرأة، وتنفيذ اتفاقات السلام المستقبلية، بوسائل منها التعاون الوثيق مع المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان؛

**‘2’ دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية**

(أ) بذل المساعي الحميدة ودعم مفاوضات السلام الجارية والمستقبلية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة السودانية، بما في ذلك دعم المشاركة المجدية للمجتمع المدني والنساء والشباب واللاجئين والنازحين داخليا وأفراد الفئات المهمشة؛

(ب) تقديم دعم قابل للتوسع لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وفق إيضاحات الأطراف في الاتفاق، وأي اتفاقات سلام مستقبلية، بما في ذلك دعم ترتيبات وقف إطلاق النار وآليات رصد على النحو المبين في الفصل 8 من الباب الثاني من الاتفاق، ودعم تنفيذ أحكام الاتفاق

المتعلقة بتقاسم السلطة وأحكامه المتعلقة بملكية الأراضي واستعمالها وبالمساءلة والعدالة الانتقالية، ولا سيما أحكام الفصل 3 من الاتفاق، بما يشمل أعمال العنف الجنسي والجنساني، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتأمينها بطريقة مأمونة وفعالة، ومع مراعاة مختلف احتياجات وتجارب وسلامة المقاتلين السابقين إناثا وذكورا، بمن فيهم الأطفال؛

### ٣' المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

(أ) دعم جهود بناء السلام التي يتولى السودانيون قيادتها، ولا سيما منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وتحقيق المصالحة فيها، والحد من العنف المجتمعي، مع التركيز بوجه خاص على العنف القبلي، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما يتفق مع المعايير الدولية، وإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا واللاجئين، وضمان عودتهم الآمنة والطوعية والكرامة، وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم لدى السكان المضيفين حسب الاقتضاء، وذلك بوسائل منها آليات بناء السلام المتكاملة بما يتفق مع الفقرة 10 من هذا القرار، والمشاركة السياسية على الصعيد المحلي وعلى صعيد الولايات؛

(ب) توفير المساعدة والمشورة والدعم لحكومة السودان على بسط وجود الدولة ومباشرة الحكم المدني الشامل للجميع، ولا سيما من خلال تعزيز مؤسسات قطاع بسط سيادة القانون والأمن الخاضعة للمساءلة، وبناء الثقة بين السلطات الولائية والمجتمعات المحلية، بسبل منها مبادرات ضبط الأمن المجتمعية أو غيرها من طرق الحماية غير المسلحة للمدنيين، ودعم السلطات الأمنية بتقديم المشورة إليها وفي بناء قدراتها، ولا سيما من خلال الدعم الموسع لقوة الشرطة السودانية وقوة حفظ الأمن المشتركة المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام، وذلك بوسائل منها الاستعانة بمستشاري الأمم المتحدة والعمل بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال البرمجة المشتركة وغيرها من السبل؛

(ج) توفير المساعدة والمشورة والدعم لحكومة السودان في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة يمكن في إطارها تنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية، عن طريق تقديم الدعم الفعال للسلطات الوطنية والمحلية في مجال حماية المدنيين، ولا سيما النازحين داخليا، في المناطق المتضررة من النزاع، ودعم حكومة السودان في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) ووضع معايير قابلة للقياس، مع التركيز على الشفافية والإجراءات التي تحقق شمول الجميع، وعن طريق نشر أفرقة رصد متنقلة، وتيسير الوساطة المحلية في الأزمات، وآليات الإنذار المبكر، بما في ذلك شبكات حماية المرأة، واستراتيجيات التواصل مع السكان المتضررين وتوعيتهم؛

(د) دعم النهوض باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، خصوصا في المناطق المتضررة من النزاع، بوسائل منها دعم حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات والتجاوزات الأخرى، من خلال رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والتفويض العاجل لإطار

التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة السودان بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ودعم وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لمنع الانتهاكات والتجاوزات المرتبطة ضد الأطفال، باستخدام مستشارين معنيين بشؤون حماية الأطفال والنساء ودعم توفير الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية والقانونية والاجتماعية - الاقتصادية لجميع الذين تعرضوا للعنف الجنسي؛

#### 4' دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

(أ) دعم التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة من أجل الوصول بشكل جماعي إلى أمثل استخدام لموارد الأمم المتحدة وموارد المؤسسات المالية الدولية وموارد المانحين دعماً للأولويات الوطنية لحكومة السودان، بما في ذلك تعبئة المساعدات الاقتصادية والإنمائية الدولية؛

(ب) تقديم الدعم، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وتمشيا مع المبادئ الإنسانية وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لإيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق؛

(ج) دعم تنسيق المساعدة الإنسانية، بما في ذلك جهود التيسير التي تبذلها حكومة السودان، ومن خلال تعبئة التمويل الإنساني؛

(د) كفالة حشد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والتعاون الفعال والمتكامل معها وتعزيز التعاون مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبعثة المتكاملة، حسب الاقتضاء؛

4 - **يقرر كذلك** أنه ينبغي للبعثة المتكاملة، تمثيلاً مع أهدافها الاستراتيجية ودعمها للأولويات الوطنية لحكومة السودان، أن تعطي الأولوية لدعم المجالات التالية خلال فترة الولاية الحالية:

1' رصد وقف إطلاق النار في دارفور، تمثيلاً مع الدور المتوخى للأمم المتحدة في اتفاق جوبا للسلام؛

2' تنفيذ خطة حكومة السودان الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429)، بما في ذلك جهود منع نشوب النزاعات المحلية والتخفيف من حدتها وتحقيق المصالحة فيها ونزع السلاح والحد من العنف المجتمعي مع التركيز بشكل خاص على العنف القبلي؛

3' مفاوضات السلام الجارية والمستقبلية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة السودانية، بوسائل منها المساعدة التقنية والإدارية واللوجستية، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين؛

4' التنفيذ الجامع للأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة في اتفاق جوبا للسلام، بوسائل منها تيسير مشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب والنازحين داخلياً واللاجئين وأفراد المجتمعات المهمشة؛

٥' عملية صياغة الدستور، بما في ذلك تيسير مشاركة المجتمع المدني وتقديم الدعم التقني واللوجستي لإنشاء اللجنة الدستورية وعقد المؤتمر الدستوري؛

٦' قوة الشرطة السودانية وقطاع العدالة، من خلال الدعم الاستشاري ودعم بناء القدرات، بهدف تعزيز جهود الحماية والأمن وفرض سيادة القانون التي يقودها المدنيون؛

5 - **يطلب** إلى الأمين العام التعجيل بنشر المزيد من الأفراد في البعثة المتكاملة كي تتمكن من تقديم المساعدة الفعالة، في حدود ولايتها، إلى حكومة السودان؛

6 - **يطلب** أن يكون التعاون بين البعثة المتكاملة وشركائها من فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل مدعوماً بإطار استراتيجي متكامل أو ما يعادله، **ويطلب** إلى البعثة المتكاملة وشركائها في فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل وضع إطار استراتيجي متكامل أو ما يعادله في غضون 60 يوماً من اتخاذ هذا القرار؛

7 - **يحيط علماً** بالمعايير والمؤشرات المبينة في المرفق 1 من تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة البعثة المتكاملة (S/2021/470) والتي تستهدف تتبع التقدم الذي تحرزه البعثة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، **ويرحب** باعتزام البعثة المتكاملة العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان لوضع خط أساس وأهداف لتلك المعايير، فضلاً عن إنشاء آلية قوية للرصد وجمع البيانات لتتبع التقدم المحرز قياساً على تلك المعايير، **ويشجع** البعثة المتكاملة، في هذا الصدد، على أن تضمن أيضاً الانخراط الفعال مع المجتمع المدني، **ويطلب** إلى البعثة أن تحدد، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان، مؤشرات نوعية لتكملة المؤشرات الحالية ذات الطابع الكمي؛

8 - **يرحب** بالحوار الإيجابي الذي بدأ بين البعثة المتكاملة والسلطات السودانية، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة العدل بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية للتنسيق مع البعثة المتكاملة بشأن بناء القدرات لتعزيز حماية المدنيين، **ويطلب** إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يبسر نشر أفراد شرطة إضافيين في البعثة المتكاملة؛

9 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالشراكة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، بدعم حكومة السودان في إجراء تقييم شامل لتحديد احتياجات البلد على المدى الطويل في مجالات منع نشوب النزاعات والتعافي وبناء السلام، وفي وضع استراتيجيات مناسبة لتلبية هذه الاحتياجات؛

10 - **يطلب** إلى البعثة المتكاملة وشركائها في فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل وضع الصيغة النهائية لبرنامج السودان لصنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار وضمان تسلسل التنفيذ وتحديد أولوياته، وفقاً للفقرة 3 من هذا القرار، وأن يعكس ذلك التنفيذ الموارد المتاحة والموظفين في كل مرحلة من مراحله؛

11 - **يشجع** حكومة السودان على أن تتواصل، دون المساس بولاية البعثة المتكاملة، مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام للمساعدة في تعزيز الدعم الدولي لعملية بناء السلام في السودان وزيادة إثراء نظر المجلس في الوضع؛

12 - **يطلب** إلى البعثة المتكاملة أن تدمج الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها وأن تساعد حكومة السودان على كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية على جميع مستوياتها وفي جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، **ويؤكد من جديد** أهمية الخبرة في المسائل الجنسانية، بما في ذلك نشر مستشارين للشؤون الجنسانية وحماية المرأة والتحليل الجنساني، بما يشمل جمع واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، وتعزيز القدرة على تنفيذ ولاية البعثة على نحو مراعي للاعتبارات الجنسانية، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يدرج تحليلاً جنسانياً في التقارير المطلوبة في الفقرة 19 من هذا القرار؛

13 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير المطلوبة في الفقرة 19 من هذا القرار معلومات وتوصيات ذات صلة بشأن التقدم المحرز في مجال مشاركة الشباب في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام؛

14 - **يطلب** إلى البعثة المتكاملة كفالة أن يمثل أي دعم يُقدّم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة امتثالاً صارماً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها؛

15 - **يرحب** بالتزام الأمين العام بالإفراز الصارم لسياسته القاضية بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ نهج عدم التسامح مطلقاً إزاء التحرش الجنسي، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أن يمثل جميع أفراد البعثة المتكاملة امتثالاً تاماً لهذه السياسة وذلك النهج، **ويشدد** على ضرورة منع حدوث هذا الاستغلال وذلك الانتهاك وتحسين كيفية التعامل مع ادعاءات وقوعهما بما يتفق مع القرار 2272 (2016)، **ويحث** جميع الدول الأعضاء التي تساهم بأفراد نظاميين على اتخاذ إجراءات المنع المناسبة، بما في ذلك فحص سوابق جميع الأفراد والتدريب لغرض التوعية قبل النشر وأثناء البعثة وكفالة تحقق المساءلة التامة في الحالات التي يتورط الأفراد التابعون لها في سلوك من هذا القبيل، بسبل منها إجراء تحقيقات في حينها ومحاسبة الجناة، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم تام بالتقدم الذي تحرزه البعثة في هذا الصدد؛

16 - **يطلب** إلى البعثة المتكاملة أن تتعاون مع فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار 1591 (2005) بغية تيسير عمل الفريق؛

17 - **يحث** على التنسيق الوثيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، بما فيها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأيضاً بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يكفل التعاون الفعال بين البعثات؛

18 - **يشجع** حكومة السودان على التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في المنطقة، **ويؤكد** أن الشراكة الاستراتيجية والسياسية المستمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان لا تزال ذات أهمية حاسمة، **ويشجع** البعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي على كفالة اتساق وتنسيق وتكامل دعمهما للسودان، بوسائل منها آلية تنسيق رفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، **ويشجع كذلك** البعثة المتكاملة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على أن تضمنا أيضاً اتساق الدعم الذي تقدمانه وتنسيقه وتكامله؛



- 19 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن كل 90 يوماً عن تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، وعن التقدم المحرز قياساً على المعايير والمؤشرات وفقاً للفقرة 7 من هذا القرار؛
- 20 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.
-